كهنوران يعلن عن قطع ٤٢ شارعاً رئيسياً لتركيب شبكة الصرف الصحي

(مراسلنا في الجنوب)

كهنوران – ٥ حزيران ٢٠٢٣: أعلنت بلدية كهنوران عن قطع ٤٢ شارعاً رئيسياً في وسط المدينة وأحيائها الجنوبية، ابتداءً من يوم الأحد ١١ حزيران، لتركيب شبكة الصرف الصحي الجديدة. وتشمل الأعمال تمديد ٣٨ كيلومتراً من الأنابيب وإنشاء ١٢ محطة ضخ، وتستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٥. وقال رئيس البلدية المهندس سليم الدباغ إن المشروع «ضروري لحماية المدينة من الفيضانات التي تكررت ثلاث مرات في العقد الماضي».

وأوضح الدباغ أن الشبكة القديمة، التي يعود بعضها إلى أكثر من ٦٠ عاماً، لم تعد قادرة على استيعاب الكميات الحالية من مياه الأمطار والصرف. وأضاف أن الأعمال ستنفذ على مراحل، وأن البلدية ستعلن مسبقاً عن أي شارع قبل إغلاقه بيوم واحد على الأقل. وطلب من السكان «الصبر والتعاون، فالإزعاج مؤقت والفائدة دائمة».

وتشمل المرحلة الأولى شارع الجمهورية وشارع المصارف وشارع النخيل، وهي من أكثر الشوارع ازدحاماً. وقررت البلدية تحويل حركة المرور إلى طريق بديل عبر حي الرمال، وتخصيص ممرات للمشاة على الجانبين. كما أعلنت عن تعليق مواقف السيارات على طول المسار، وعن تعويض التجار المتضررين بمبلغ ٢٥٠ ألف دينار.

وقال رئيس غرفة تجارة كهنوران، السيد منير الحلبي، إن الغرفة «لا تعارض المشروع، لكنها تطالب بتعويض عادل وسريع». وأضاف أن عدداً من المحلات الصغيرة قد يضطر إلى الإغلاق بسبب انقطاع الزبائن، مشيراً إلى أن البلدية وعدت بإعفاء المتضررين من رسوم الإشغال لمدة ستة أشهر.

وتأتي الأعمال بعد دراسة استغرقت ١٨ شهراً، وشملت تحليل بيانات الأمطار على مدى ٢٥ عاماً. وقال المهندس المشرف على المشروع، السيد رامي قاسم، إن الشبكة الجديدة صممت لتحمل أمطاراً بمعدل ٩٠ ملم في الساعة، أي ضعف قدرة الشبكة الحالية. وأكد أن الفرق الفنية ستعتمد على أحدث تقنيات الكشف عن التسربات.

وتعهدت البلدية بإعادة رصف كل شارع فور الانتهاء من أعمال الحفر فيه، وبتركيب لافتات إلكترونية تعرض مواعيد الإغلاق والبدائل. وأعلن رقم هاتف مخصص للشكاوى يعمل على مدار الساعة، وموقع إلكتروني يتابع نسب الإنجاز أسبوعياً. ويأمل السكان أن تنتهي الأشغال قبل موسم الأمطار المقبل، وأن يروا ثمار الصبر قريباً.

(تتمة الخبر من الصفحة 2)

الفترة، في أعلى معدل له منذ عام ٢٠١٩. وأرجعت الشركة الارتفاع إلى «الطلب القوي على الخدمات الرقمية والتوسع في الأسواق الناشئة»، مؤكدة أن عدد المشتركين النشطين بلغ ١٤ مليوناً و٢٠٠ ألف مشترك في نهاية الفترة.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة، السيد عادل منصور الفارسي، في بيان صحفي: «نحن فخورون بالأداء الذي حققه فريقنا في ظل بيئة اقتصادية صعبة، ونعتقد أن استثماراتنا في البنية التحتية للشبكة ستواصل دعم نمو طويل الأجل». وأضاف أن الشركة تخطط لإطلاق خدمة جديدة للدفع عبر الهاتف المحمول في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

وأظهرت النتائج أن الإيرادات من خدمات البيانات ارتفعت بنسبة ٢٣٪، بينما انخفضت الإيرادات من خدمات الصوت التقليدية بنسبة ٩٪، وهو اتجاه متوقع مع تحول المستخدمين إلى التطبيقات التي تعمل عبر الإنترنت. وبلغ صافي الربح بعد الضرائب ٤٢٠ مليون دينار، مقارنة بـ ٣٥٠ مليوناً في الفترة المقابلة من العام السابق.

وفي سوق الأسهم، ارتفع سهم الشركة في التداول المبكر بنسبة ٤٫٢٪ قبل أن يستقر عند مستوى أعلى بنسبة ٢٫٨٪ بحلول الإغلاق. وقال محللون إن النتائج «تجاوزت التوقعات المتحفظة»، مشيرين إلى أن هامش الربح التشغيلي تحسن بمقدار ١٫٥ نقطة مئوية رغم زيادة الإنفاق على التسويق.

وتواجه الشركة منافسة شديدة من شركتين محليتين تسيطران معاً على نحو ٦٠٪ من السوق، إضافة إلى دخول متوقع لشركة دولية كبرى في النصف الثاني من العام. وقال الفارسي إن الشركة «لا تخشى المنافسة، لأن شبكتنا هي الأكثر موثوقية في المناطق الريفية، وهذا وحده يمنحنا ميزة لا يستطيع أحد تقليدها بسهولة».

وأعلنت الشركة عن توزيع أرباح نهائية بقيمة ١٢٠ مليون دينار، ليرتفع إجمالي التوزيعات للعام إلى ٢٢٠ مليون دينار، بعائد يبلغ ٣٫٤٪ على سعر السهم. وحددت الجمعية العامة للمساهمين يوم ١٥ آب موعداً لاستحقاق الأرباح، على أن يبدأ صرفها في ٣ أيلول.

مجلس الشيوخ يقر قانون حماية المستهلك بعد جلسة ماراثونية

(تتمة الخبر من الصفحة 1)

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس، السيد عادل منصور الفارسي، في كلمة أمام الجلسة العامة: «لم نكن نريد قانوناً يعاقب الشركات فقط، بل قانوناً يمنع المشكلة قبل أن تقع». وأضاف أن اللجنة استمعت إلى ٤٢ شاهداً، بينهم ممثلون عن جمعيات المستهلكين وغرف التجارة، قبل صياغة النص النهائي.

وتنص المادة الثالثة من القانون على أن يكون العقد المكتوب «واضحاً ومقروءاً بخط لا يقل ارتفاعه عن ٢ ملم»، وأن يحظر على الشركات تضمين العقد أي بند يعفيها من المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الإهمال. كما يمنح المادة الخامسة المستهلك الحق في إلغاء العقد خلال ١٤ يوماً من تاريخ توقيعه، دون أن يتحمل أي رسوم إدارية.

وأثارت المادة السابعة، التي تلزم الشركات بتعويض المستهلك خلال ٣٠ يوماً من تقديم الشكوى، نقاشاً حاداً داخل القاعة. وقال السيد منصور الفارسي إن «الشركات الكبرى لديها أقسام قانونية كاملة، بينما المواطن العادي لا يملك حتى محامياً واحداً»، مضيفاً أن المادة «تعيد التوازن المفقود».

في المقابل، حذر ممثلو القطاع الخاص من أن القانون قد يرفع كلفة التشغيل على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى رفع الأسعار على المستهلك النهائي. وقالت السيدة رنا الخطيب، رئيسة اتحاد الغرف التجارية، إن «الهدف نبيل، لكن الصياغة تحتاج إلى مرونة أكبر، وإلا فإن الفاتورة ستدفعها الأسرة في النهاية».

وردّ الفارسي على هذه المخاوف بالقول إن اللجنة أخذت بعين الاعتبار ملاحظات الغرف، وإن اللائحة التنفيذية ستراعي حجم المنشأة وعدد موظفيها. وأضاف أن الوزارة ستطلق حملة توعية واسعة قبل دخول القانون حيز التنفيذ، وأن الغرامات الأولى ستكون رمزية خلال السنة الأولى.

وصوّت المجلس على القانون بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٩، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. ويحتاج النص الآن إلى موافقة مجلس النواب ليصبح نافذاً، وهو ما يتوقع أن يحدث قبل نهاية الدورة الحالية في ٣٠ حزيران. وقال الفارسي إن الحكومة «ملتزمة بإنجاز التشريع قبل العطلة الصيفية، لأن المواطن لا يستطيع الانتظار».

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز 12 مليون دينار

(تتمة الخبر من الصفحة 1)

وقال رئيس المجلس البلدي، السيد عادل منصور الفارسي، في كلمة ألقاها عقب التصويت: «لم نكن نريد هذا العجز، لكنه ثمن الحفاظ على الخدمات التي يعتمد عليها الناس كل يوم». وأضاف أن البلدية ستعمل خلال العام المقبل على تحسين جباية الرسوم المتأخرة، وعلى عقد شراكات مع القطاع الخاص لتشغيل بعض المرافق.

وتشمل الموازنة زيادة في رسوم النفايات الصلبة بنسبة 8 في المئة، ورفع تعرفة المواقف المدفوعة في وسط المدينة من 500 إلى 1000 فلس للساعة الأولى. كما تتضمن رفع رسوم رخص البناء للمشاريع التجارية الكبرى، وإلغاء الإعفاء الذي كان يتمتع به بعض المستثمرين في المنطقة الصناعية الشرقية.

وأثارت هذه الإجراءات اعتراض ممثلي الغرفة التجارية، التي أعلنت في بيان لها أن الزيادات «ستضرب الصغار قبل الكبار، وتزيد من كلفة المعيشة في وقت يعاني فيه الناس أصلاً من ارتفاع الأسعار». وطالبت الغرفة بتأجيل تطبيق الرسوم الجديدة ستة أشهر، وبإشراكها في لجنة متابعة تشكل لهذا الغرض.

وردّ الفارسي على هذه المخاوف بالقول إن اللجنة أخذت بعين الاعتبار ملاحظات الغرف، وإن اللائحة التنفيذية ستراعي حجم المنشأة وعدد موظفيها. وأضاف أن الوزارة ستطلق حملة توعية واسعة قبل دخول القانون حيز التنفيذ، وأن الغرامات الأولى ستكون رمزية خلال السنة الأولى.

وصوّت المجلس على القانون بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٩، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. ويحتاج النص الآن إلى موافقة مجلس النواب ليصبح نافذاً، وهو ما يتوقع أن يحدث قبل نهاية الدورة الحالية في ٣٠ حزيران. وقال الفارسي إن الحكومة «ملتزمة بإنجاز التشريع قبل العطلة الصيفية، لأن المواطن لا يستطيع الانتظار».

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز 12 مليون دينار

(تتمة الخبر من الصفحة 1)

وقال رئيس المجلس البلدي، السيد عادل منصور الفارسي، في كلمة ألقاها عقب التصويت: «لم نكن نريد هذا العجز، لكنه ثمن الحفاظ على الخدمات التي يعتمد عليها الناس كل يوم». وأضاف أن البلدية ستعمل خلال العام المقبل على تحسين جباية الرسوم المتأخرة، وعلى عقد شراكات مع القطاع الخاص لتشغيل بعض المرافق.

وتشمل الموازنة زيادة في رسوم النفايات الصلبة بنسبة 8 في المئة، ورفع تعرفة المواقف المدفوعة في وسط المدينة من 500 إلى 1000 فلس للساعة الأولى. كما تتضمن رفع رسوم رخص البناء للمشاريع التجارية الكبرى، وإلغاء الإعفاء الذي كان يتمتع به بعض المستثمرين في المنطقة الصناعية الشرقية. وأثارت هذه الإجراءات اعتراض ممثلي الغرفة التجارية، التي أعلنت في بيان لها أن الزيادات «ستضرب الصغار قبل الكبار، وتزيد من كلفة المعيشة في وقت يعاني فيه الناس أصلاً من ارتفاع الأسعار». وطالبت الغرفة بتأجيل تطبيق الرسوم الجديدة ستة أشهر، وبإشراكها في لجنة متابعة تشكل لهذا الغرض.

وردّ الفارسي على هذه المخاوف بالقول إن اللجنة أخذت بعين الاعتبار ملاحظات الغرف، وإن اللائحة التنفيذية ستراعي حجم المنشأة وعدد موظفيها. وأضاف أن الوزارة ستطلق حملة توعية واسعة قبل دخول القانون حيز التنفيذ، وأن الغرامات الأولى ستكون رمزية خلال السنة الأولى.

وصوّت المجلس على القانون بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٩، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. ويحتاج النص الآن إلى موافقة مجلس النواب ليصبح نافذاً، وهو ما يتوقع أن يحدث قبل نهاية الدورة الحالية في ٣٠ حزيران. وقال الفارسي إن الحكومة «ملتزمة بإنجاز التشريع قبل العطلة الصيفية، لأن المواطن لا يستطيع الانتظار».